A SpatialAnalysis of Secondary Vocational Education in Anbar Province and Ways to Develop it

Istabraq Muhammad Abdullah Al-Qaisi (PhD)
Ministry of Education/ General Directorate of Anbar Education
istibrakabdala85@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i147.4062

Abstract

Secondary vocational education is an important necessity for the human development process, and the provision of skilled average human cadres to meet the needs of the local market, after absenteeism and neglect that afflicted this type of education on the one hand, and low enrollment ratios on the other hand. The researcher chose the topic titled "A spatial analysis of secondary vocational education in Anbar Governorate and ways to develop it" to identify the philosophy of vocational education in Anbar Governorate, and to explore the most prominent problems and challenges facing the vocational education sector. So it was necessary to develop a geographical vision that discusses the most important ways to enable and develop the reality of vocational education in the province. The results of the research showed the absenteeism and neglect that afflicted this important educational sector and the non-optimal signature of vocational education schools, as the districts of (Al-Habbaniyah, Al-Karma, Al-Rutba) lack the presence of vocational schools, in addition to the teaching curricula being outdated and relatively lagging behind the actual needs, which affected the low enrollment ratios. Therefore, it is imperative for us to create a promising and supportive learning environment for the sustainable development process.

Keywords: vocational education, job analysis indicators, Anbar, development.

التحليل المكاني للتعليم المهني الثانوي في محافظة الأنبار وسُبل تنميته

م.د. إستبرق محمد عبدالله القيسي
وزارة التربية
المديرية العامة لتربية الانبار

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد التعليم المهني الثانوي ضرورة مهمة لعملية التنمية البشرية ، وتوفير الكوادر البشرية الوسطية الماهرة لسد حاجة السوق المحلية، وبعد التغيب والإهمال الذي أصاب هذا النوع من التعليم من جهة ، وتدني نسب الالتحاق من جهة ثانية. اختار الباحث الموضوع الموسوم " التحليل المكاني للتعليم المهني الثانوي في محافظة الأنبار وسُبل تنميته" للكشف عن فلسفة التعليم المهني في محافظة الأنبار، وتحديد أبرز المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم المهني، لذا كان لا بُدَّ وضع رؤية جغرافية تناقش أهم السبل اللازمة لتمكين

وتنمية واقع التعليم المهني في المحافظة. وسعياً نحو تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها، إذ أظهرت نتائج البحث التغيّيب والإهمال الذي أصاب هذا القطاع التعليمي المهم والتوقيع غير الأمثل لمدارس التعليم المهني، إذ تفتقر أقضية (الحبانية، الكرمة، الرطبة، العبور) من وجود مدارس مهنية فيها، فضلاً عن المناهج متقادمة ومتخلفة نسبياً عن الحاجة الفعلية مما أثر في تدني نسب الالتحاق. إذ شكلّت غالبية المدارس المهنية في القسم الصناعي بـ (١٧) مدرسة من مجموع (٢٥) مدرسة وجاء القسم التجاري بـ (٦) مدارس ، في حين كانت المدارس المهنية الزراعية بـ (٢) مدرسة فقط ، لذا يحتم علينا إيجاد بيئة تعلمية واعدة وداعمة لعملية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، مؤشرات التحليل الوظيفي، الأنبار، التنمية.

المقدمة

يعد التعليم ركيزة من الركائز الأساسية لتنمية المجتمع. وهو دعامة رئيسة لنمو قُطبيّ الديمقراطية والحكم المسؤول، والنهوض بنوعية الموارد البشرية التي لا غنى عنها في أي ازدهار اقتصادي، وعامل أولي من عوامل انطلاق القوى الإنتاجية التي يستخدمها المجتمع لتحرير طاقات الإنسان، وإذا كانت المناهج مناسبة فإنها تكون قادرة أيضا على التأثير في بناء ثقافة التسامح، وبناء الوعي الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن ذلك فإن التعليم شرط أساس للمشاركة في الثورة العلمية والتكنولوجية. لاسيما أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢م قد أفرد فصلاً خاصاً بأهمية دور الشباب وسُبل النهوض بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

إذ يمثل التعليم المهني أحد المكونات الرئيسة لتنمية وإعداد الموارد البشرية والتي بدورها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. لذا تعد دراسة التعليم المهني الثانوي في محافظة الأنبار من المسائل الضرورية، كونها تزودنا بقاعدة بيانات عن واقع التعليم المهني مما يسمح لنا بدراسة معطياته العامة وطبيعة السياسات التربوية الحكومية والتي أسهمت فيه سلباً وايجاباً ، وإذا ما أتيحت لنا تلك القاعدة البيانية فإننا يمكن الوقوف على تطورها التاريخي لطبيعة التعليم المهني في المحافظة، والمشاكل التي تعترضه من أجل النهوض بالتعليم المهني وتنميته لبناء نظام تعليمي مهني على وفق المعطيات الحديثة التي تسمح بتزويد القطاعات الخدمية بكوادر مهنية وسطية.

ومما يعزز هذا النوع من الدراسات الى ازدياد معدلات التسرب، و عزوف التلاميذ عن الالتحاق ببرامج التعليم المهني الثانوي، ودخول نسبة عالية من مخرجات التعليم الأكاديمي سوق العمل دون خبرة ومهارة فنية، لاسيما أن أغلب الدارسين للتعليم سواء على مستوى المحافظة أو العراق غالباً ما يركز على التعليم الأكاديمي ويهمل هذا الفرع العلمي المهني الأساس في بناء القاعدة الإنتاجية في البلد. طالما ان الاستثمار في رأس المال البشري الأساس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،وبما ان منطقة الدراسة مقبلة على نهضة اعمار واعادة بناء بعد الدمار الذي حلَّ بها بعد عام ٢٠١٤م فإنها بحاجة ماسة لتلك القوى العاملة المهنية من الكوادر الوسطية والماهرة في العمل بالقطاعين العام والخاص في حلّ اشكالية الفجوة بين التعليم المهني وسوق العمل ، لذا جاء عنوان بحثنا الموسوم " التحليل المكاني للتعليم المهني الثانوي في محافظة الأنبار وسُبل تنميته . إذ تتجلى أهمية البحث بكونها من الدراسات التي تهتم بالكشف عن واقع التعليم المهني وتحديد مشاكله من أجل النهوض بواقعه لتواكب تطور وسائل الإنتاج في ظل التحديث المستمر في العمل والابتكار التي تتوافق مع احتياجات السوق .لذا جاءت مشكلة البحث: بالكشف عن ماهية التوزيع المكاني لمدارس التعليم المهني الثانوي وفروعه ؟ وما المؤشرات الوظيفية لها ؟وما المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني وسُبل تمكينه وتنميته ؟ أما فرضية البحث : فيفترض البحث تباين التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم المهني وفروعه في محافظة الأنبار، وتتفاوت طبيعة المؤشرات الوظيفية له .بسبب جملة من المتغيرات المؤثرة فيه ، بما يعيق تأهيلهم واندماجهم في المجتمع. بُغية تحقيق أهداف البحث: من خلال التعرف على واقع التعليم المهني الثانوي في منطقة الدراسة، وتحليل مؤشراته الوظيفية والوقوف عند مشاكله، من أجل النهوض بواقعه وتنميته وإصلاحه. لذا جاءت هيكلية البحث بدراسة مفهوم التعليم المهني، والتوزيع الجغرافي لمدارس التعليم المهني وفروعه. وتحليل مؤشرات التحليل الوظيفي، بُغية الوصول الى السُبل الموضوعة للنهوض بواقعه. وسعياً نحو تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها، بالاعتماد على الدراسات والأُطر النظرية للموضوع والمصادر الرسمية الصادرة عن وزارتي التربية والتخطيط العراقية. وتتمثل الحدود المكانية والزمانية للبحث: في محافظة الأنبار بأقضيتها الإدارية اثني عشر قضاءً ، وتقع فلكياً كما تظهره الخريطة (١) بين دائرتي عرض (٣٠,٣٥-٣٥,١٠) شمالا وخطي طول (٣٨,٤٨-٤٤,٠٩) شرقاً، أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة الزمانية (٢٠٠٠- ٢٠٢١) م كأساس للمقارنة الزمانية ودراسة وتحليل واقع حال لعام ٢٠٢١.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لمحافظة الأنبار بالنسبة للعراق والدول المجاورة

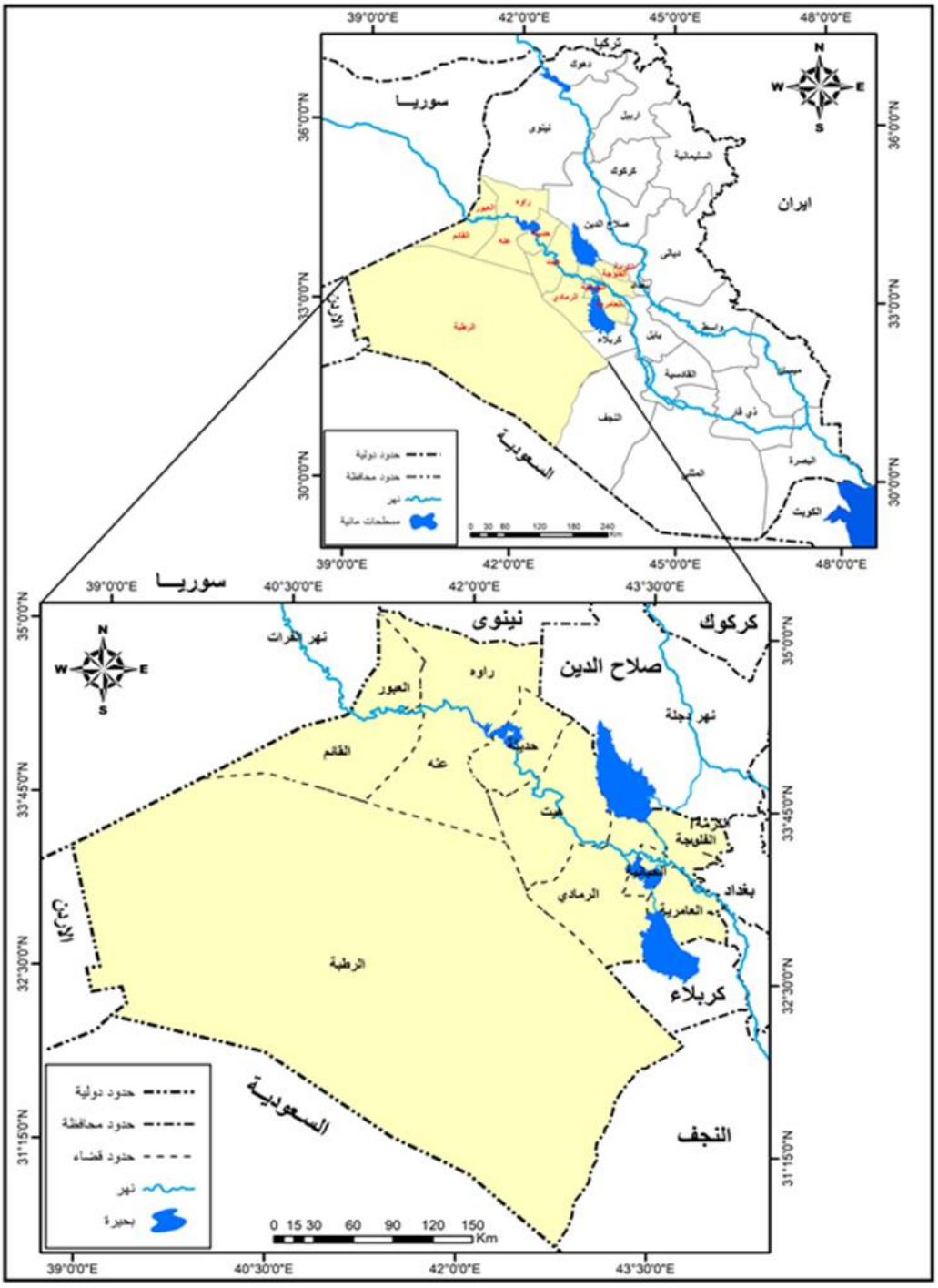

المصدر: وزارة الري، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠.

أولاً- فلسفة التعليم المهني

وهو نوع من أنواع التعليم الاعدادي، إذ يُقبل فيه الطلبة المتخرجون من الدراسة المتوسطة ، ممن لم يتجاوز ٢١ سنة للبنين و ٢٣ سنة للإناث ، وتستمر فيه المرحلة الدراسية لمدة ثلاثة سنوات، وينقسم المتخرجون منها إلى قسمين هما: المتفوقون الذي يستمرون بإكمال دراستهم الجامعية في الكليات التقنية والمعاهد الفنية بحسب الاختصاص ، والقسم الآخر يسهم بتزويد الكوادر المهنية الماهرة في الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية. (جريدة الوقائع العراقية، ٢٠١٦، صفحة ٣) إذ إنه برنامج دراسي يهيئ المتخرجين فيه لإعداد الأيدي العاملة الماهرة في سوق العمل ويعد التعليم المهني جزءاً من عملية التعليم، التي تؤدي دورها في القضاء على الفقر من خلال توظيف العمل الذاتي، وقد نشأ التعليم المهني في العراق بعد منتصف القرن العشرين، لكن انعدام الحافز وغياب الدعم الحكومي مقارنة مع التعليم الأكاديمي الذي يتطلب المكتبات، فهو الجانب التطبيقي في التعليم الذي يهدف الإكساب المهارات والخبرات والقدرات المهنية لغرض تهيئة الكوادر الوسطية . إذ إن التعليم ضرورة اجتماعية إنسانية حيوية وأحد الاحتياجات المادية الرئيسة للإنسان هذا إلى جانب كونه حقا من حقوق الإنسان على المستوى الدولي وعنصرا أساسيا من عناصر الهيكل الاجتماعي وعامل أولي من عوامل انطلاق القوى الإنتاجية التي يستخدمها المجتمع لتحرير طاقات الإنسان (مزعل، ١٩٨٥، صفحة ١١٠) وتعرفه اليونسكو بأنه : (يتضمن مختلف أشكال العملية التعليمية بما فيها هم العلوم النظرية والتقنيات العملية ذات الصلة بهدف إعداد الكوادر الادارية والمهنية الوسطية) (UNESCO, 2000, p. 110)أو (هو ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن إلى جانب اكساب الأفراد الأطر التعليمية في العليم الاكاديمي دراسة العلوم المهنية والتقنية لإكسابهم المهارات والقيم المعرفية المتعلقة بالمهن). (وزارة التربية، ١٩٨٩، صفحة ٨) ويعرفه فلاته بأنه: ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي والمعرفة والمهارات اليدوية والمهنية لغرض تهيئة كوادر بشرية بإشراق مؤسسات تعليمية نظامية . (فلاته، ١٩٩٤، صفحة ٢٣)

ويعرفه الباحث اجرائياً: وهو ذلك النوع من التعليم الذي يهتم بإعداد كوادر بشرية متخصصة في حرف ومهن اقتصادية متنوعة (صناعي ، زراعي، تجاري)، كأحد دعائم الوفاء بمتطلبات التنمية البشرية. إذ يعد التعليم المهني حجر الزاوية في عملية التنمية البشرية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات، فالعلاقة بين سوق العمل ومخرجات هذه النوع من التعليم يولد النمو الاقتصادي، إذ إن تراكم الخبرات والمهارات لدى رأس المال البشري من جهة، والقدرة على استغلال الموارد وتحسين جودة الحياة من جهة أخرى (التومي، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٠-٣٢)

ثانياً- التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم المهني وفروعه في محافظة الأنبار:

تعد عملية التوقيع المكاني للظاهرة الجغرافية من المسائل التي يهتم بها الجغرافي كثيراً لاسيما أنه يبحث ويدرس علم التوزيعات المكانية للظاهرة وخصائصها المكانية وعمليات الارتباط المكاني لها من أجل الكشف عن واقع الظاهرة المدروسة وتباينها بحسب وحدتي المكان والزمان ، فهو الصورة النهائية لمحصلة العلاقات المكانية من أجل التعرف عن كفاءتها أو تخلفها والنهوض بها (السماك و العزاوي، ٢٠١١، صفحة ٢١١).

١- عدد المدارس

ففي سبعينيات القرن الماضي شهد التعليم المهني الثانوي في العراق تزايداً في أعداد المدارس والطلبة المقبولين فيه وفاقاً لقرار مجلس التخطيط لسنة ١٩٧٥ الذي نص على زيادة أعداد المقبولين إذ تخصص نسبة ٣٥% من المتخرجين من الدراسة المتوسطة لفروع التعليم المهني لغاية ١٩٩٤ إذ ارتفعت أعداد الطلبة من (٧٧٤٥) طالب إلى (٥٠٠٠٠) طالب (وزارة التربية، ١٩٧٩، الصفحات ١-٢) عام ١٩٨٠ لذلك ازدادت المدارس المهنية من (١٤٣) مدرسة بحلول عام ١٩٨٠ ثم تطور العدد بحلول عقد التسعينيات إلى (٢٧٨) مدرسة و (١٤٧٩٤٢) طالب (وزارة التخطيط، ١٩٩٣، صفحة ٢٩٩). واستمر ازدياد أعداد المدارس بيد أن أعداد الطلبة قد انخفض بحلول عام (٢٠٠٠) ليصل إلى (٦١٨٦١) طالب وهو مؤشر خطير على تراجع كبير في إهمال التعليم المهني في العراق وشهد التعليم المهني تدنياً واضحاً لاسيما بعد إهمال نظام القبول المركزي فيه،

ويتبين من معطيات الجدول (١) والشكل (١) ارتفاع تدريجي في أعداد المدارس المهنية في المحافظة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢١م) إذ سجلت محافظة الأنبار للعام الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠١) (١٥) مدرسة ثانوية موزعة على مراكز المدن الرئيسة ، ثم تطور عدها للعام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الى (٢١) مدرسة مهنية ثانوية في عموم المحافظة بسبب الإقبال الكبير على التعليم الأكاديمي والمهني بشكل كبير لاسيما من الموظفين لغرض الحصول على الشهادة الثانوية وتعديل الراتب ، ثم انخفض عددها إلى (١٠) مدارس فقط للعام (٢٠١٥-٢٠١٦) بسبب الأحداث الدامية التي مرت بها المحافظة بعد سيطرة المجاميع الإرهابية بما يسمى (داعش) على المحافظة والتهجير القسري لسكانها ، بيد أن العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١) شهد نهضة واسعة بازدياد أعداد المدارس المهنية إلى (٢٥) مدرسة في عموم المحافظة حسبما هو مؤشر في الجدول (٢).

جدول (١)

التوزيع العددي لمدارس التعليم المهني في محافظة الأنبار للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢١م

العام الدراسي	المدارس	الشعب	الطلبة	المدرسين	ط/ مدرسة	ط/ شعبة	ط/ مدرس
2000-2001	15	217	2752	303	183	12	9
2005-2006	21	287	3589	392	171	12	9
2010-2011	19	201	2566	273	139	13	9
2015-2016	10	78	968	256	96	12	4
2020-2021	25	384	10376	435	415	27	24

المصدر: وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني ، خطة التنمية للأعوام (١٩٩٤-٢٠٠٥) ، جدول ١٢، ٨٢. وزارة التربية ، المديرية العامة لتربية الانبار، قسم الاحصاء، الكراس الإحصائي للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ . بيانات غير منشورة .

إذ سجلت مدارس البنين نسبة قدرها (٣٢%) من مجموع المدارس المهنية في منطقة الدراسة، ومدارس البنات شكلت نسبة قدرها (٢٤%)، في حين سجلت المدارس المختلطة نسبة قدرها (٤٨%) من مجموع المدارس المهنية في منطقة الدراسة .وبشكل يتفاوت بين أقضية المحافظة ،وحسبما هو مؤشر في الجدول (٢) اذ سجل قضاء الرمادي المرتبة الأولى بنسبة (٢٤%) من مجموع المدارس المهنية في المحافظة ، وجاء قضاء الفلوجة بالمرتبة الثانية بنسبة (٢٠%) من مجموع المدارس المهنية في المحافظة ، في حين لم تسجل أي نسبة تذكر في أقضية (الحبانية ، الرطبة ، الكرمة، العبور).

شكل(١)

التطور العددي لمدارس التعليم المهني الثانوي في محافظة الأنبار للمدة ٢٠٠-٢٠٢١

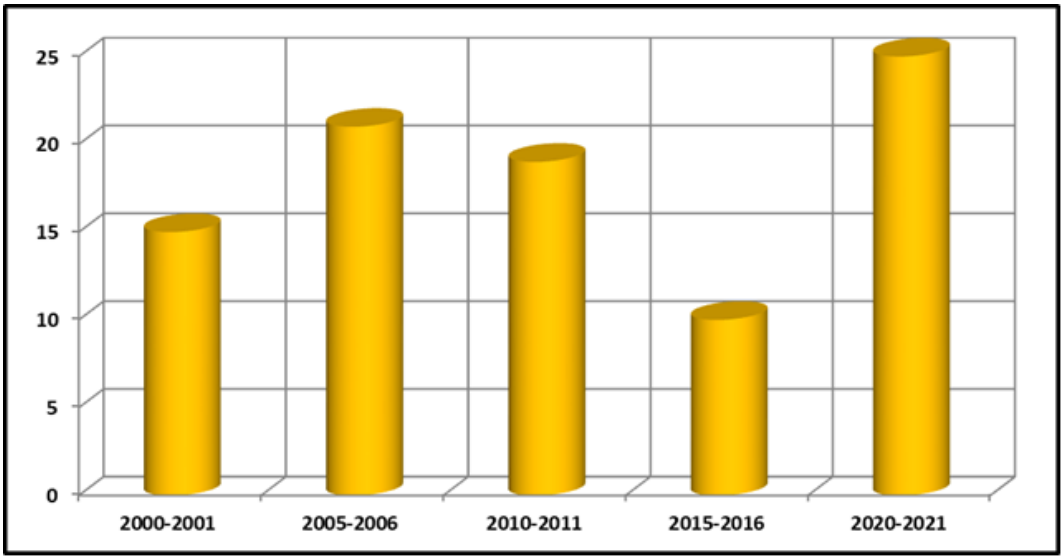

المصدر: بيانات الجدول (١)

جدول(٢) التوزيع العددي لمدارس التعليم المهني الثانوي حسب الأقضية الإدارية لمحافظة الأنبار للعام ٢٠٢١م

القضاء	المدارس				الشعب		الطلاب				المدرسين			
	بنين	بنات	مختلط	%	عدد	%	بنين	بنات	مختلط	%	بنين	بنات	مختلط	%
لرمادي	2	1	3	6	12	40,1	2938	592	3530	34	121	25	146	33,6
الفلوجة	2	1	2	5	65	20,5	2616	881	3497	33,7	117	35	152	34,9
هيت	0	0	4	4	42	13,5	861	173	1034	10	32	14	46	10,6
عنه	0	0	1	1	15	4,7	291	206	425	4,1	8	5	13	3
حديثة	3	1	0	4	29	9,1	920	26	946	9,1	19	11	30	6,9
القائم	1	1	1	3	25	7,9	446	208	726	7	22	12	34	7,8
راوه	0	0	1	1	9	2,8	87	69	156	1,5	7	2	9	2,1
العامرية	0	1	0	1	5	1,6	0	62	62	0,6	4	1	5	1,1
الرطبة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الحبانية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	––
الكرمة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	––	–
العبور	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المحافظة	8	5	12	25	317	100	8159	2217	10376	100	330	105	435	100

المصدر: : وزارة التربية ، المديرية العامة لتربية الانبار، قسم الاحصاء، الكراس الإحصائي للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ . بيانات غير منشورة .

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم المهني الثانوي في محافظة الانبار لعام ٢٠٢١

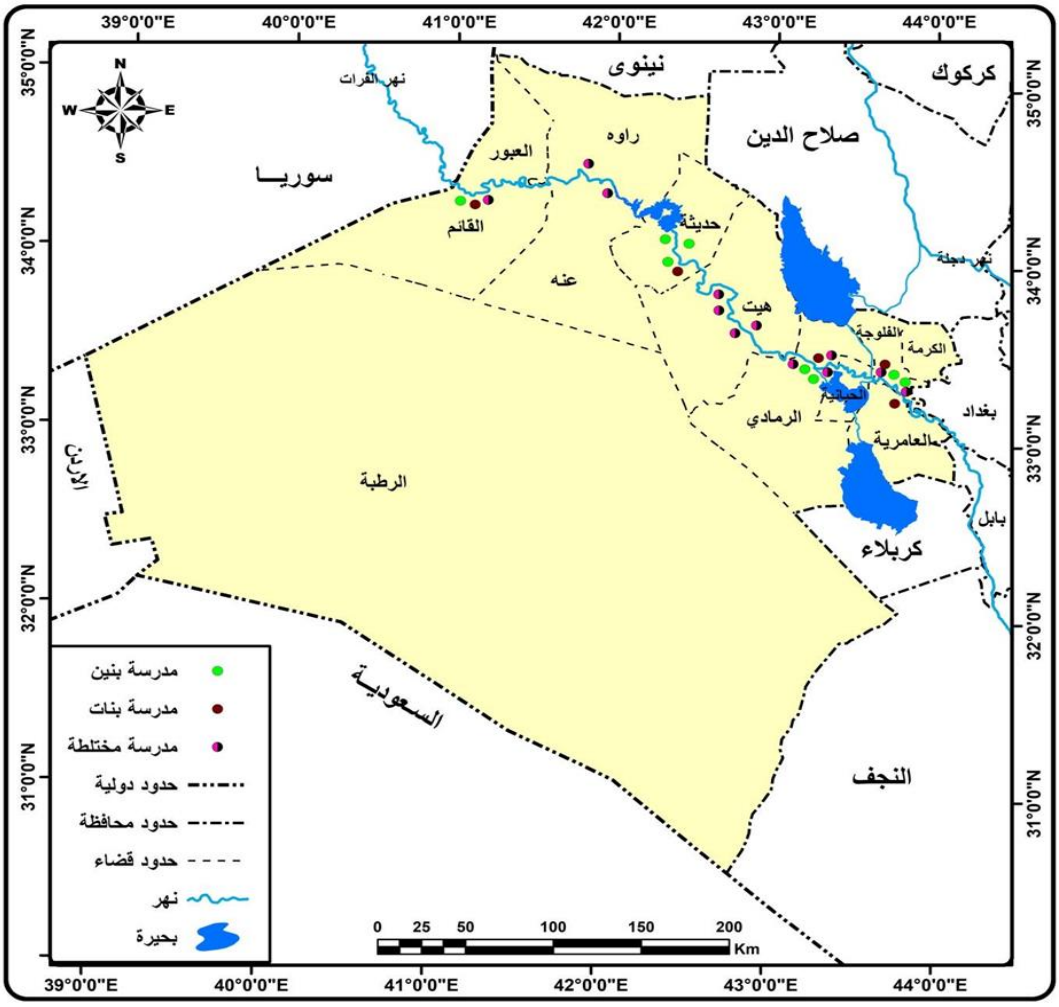

المصدر: بيانات الجدول (٢)

٢- عدد الطلبة:

يتبين من معطيات الجدول (١) والشكل (١) ارتفاع تدريجي في أعداد الطلبة في المدارس المهنية في المحافظة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢١م) إذ سجلت محافظة الأنبار للعام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١)، (٢٧٥٢) طالب/ة ، ثم تطور عددهم للعام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الى (٣٥٨٦) طالب/ة في عموم المحافظة، ثم انخفض أعداد الطلبة المسجلين في المدارس المهنية إلى (٩٦٨) طالباً وطالبة بسبب الأحداث التي مرّت بها المحافظة بعد ٢٠١٤ ، ثم عاودت الحياة الطبيعية لهذه المدارس في العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١) إذ انقسمت أعداد الطلبة في المدارس المهنية والبالغة (١٠٣٧٦) طالبا وطالبة على الجنسين فبلغت نسبة البنين (٧٨,٦%) مقابل (٢١,٤%) للبنات في المدارس المهنية في المحافظة للعام الدراسي (٢٢٠٢ -٢٠٠٩م) ، وبلغت نسبة النوع في الدراسة المهنية نحو (٢٧٤) طالبا من الذكور مقابل (١٠٠) طالبة من الإناث في مرحلة الدراسة الثانوية لنفس العام الدراسي وبشكل يتفاوت بين أقضية المحافظة، وحسبما مؤشر في الجدول

(٢) إذ جاء قضاء الرمادي بالمرتبة الأولى بنسبة (٣٤%) من إجمالي أعداد الطلبة في المحافظة ، أما قضاء الفلوجة فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة (٣٣,٧%) ، في حين لم تسجل أقضية (الحبانية، الكرمة، الرطبة، العبور) أي نسبة تذكر وتقع بقية الأقضية بين أعلى وأدنى نسبة سجلت في المحافظة.

٣- عدد الشُّعب الدراسية:

يتبين من معطيات الجدول (١) والشكل (١) ارتفاع تدريجي في أعداد الشُعب الدراسية في المدارس المهنية في المحافظة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢١م) إذ سجلت محافظة الانبار للعام الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠١) (٢١٧) شُعبة دراسية موزعة على المدارس، ثم تطور عددهم للعام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) إلى (٢٨٧) شُعبة دراسية في عموم المحافظة، ثم انخفض أعداد الشُعب في المدارس المهنية إلى (٧٨) شُعبة دراسية بسبب الأحداث التي مرّت بها المحافظة بعد ٢٠١٤، ثم عاودت الحياة الطبيعية لهذه المدارس في العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١) إذ بلغ مجموع الشعب الدراسية (٣١٧) شعبة دراسية، حسبما هو مؤشر في الجدول جدول (٢)، حقق قضاء الرمادي المرتبة الأولى بنسبة (٤٠,١%)من إجمالي الشعب الدراسية في المحافظة ، في حين لم تسجل أي شعبة دراسية في أقضية (الحبانية، الكرمة، الرطبة، العبور) وتقع بقية الاقضية بين أعلى وأدنى نسبة سجلت في المحافظة .

٤- عدد المدرسين:

يتبين من معطيات الجدول (١) والشكل (١) ارتفاع تدريجي في أعداد الطلبة في المدارس المهنية في المحافظة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٢١م) إذ سجلت محافظة الأنبار للعام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) (٣٠٣) مدرساً/ة موزعة على المدارس المهنية ، ثم تطور عددهم للعام الدراسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) الى (٣٩٢) مدرساً/ة في عموم المحافظة، ثم انخفض أعداد المدرسين قليلاً في المدارس المهنية الى (٢٥٦) مدرساً بسبب الأحداث التي مرّت بها المحافظة بعد ٢٠١٤ ، وتوقف عجلة الاقتصاد العراقي وعدم تخصيص درجات وظيفية في تلك المدة المذكورة للعمل فيها ولغاية اليوم لاسيما في ظل تعطل قانون إقرار الموازنة الاتحادية للدولة ثم عاودت الحياة الطبيعية لهذه المدارس في العام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢١) وحسبما هو مؤشر الجدول (٢) أنَّ عدد المدرسين في المدارس المهنية في محافظة الانبار للعام الدراسي (٢٠٠٨ -٢٠٠٩م) (٤٣٥) مدرسا ومدرسة، شكلوا الذكور نسبة قدرها (٧٥,٩%) من مجموع المدرسين في المحافظة ، وبنسبة مدرسات تبلغ (٢٤,١%) من مجموع المدرسين في محافظة الأنبار، حقق قضاء الفلوجة المرتبة الأولى بنسبة (٣٤,٩%) و قضاء الرمادي بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٣,٦%) من إجمالي الشعب

الدراسية في المحافظة ، في حين لم تسجل أي شعبة دراسية في أقضية (الحبانية ، الكرمة، الرطبة ، العبور) وتقع بقية الاقضية بين أعلى وأدنى نسبة سجلت في المحافظة.

فروع التعليم المهني

في عام ١٩٦٥ صدر نظام التعليم المهني والذي ينظم قبول الطلبة والدراسة فيه، وتضمن هذا القرار إلغاء المدارس الحرفية وحصر المدارس الصناعية على المستوى الإعدادي وفي عام ١٩٦٧ صدر قانون ٣٤ على تحديد وزارة التربية مسؤوليتها في نشر التعليم المهني والتدريب وتم استحداث مؤسسة التعليم المهني عام ١٩٧٥ (وزارة التربية، د.ت، الصفحات ٦-٧) وفي عام ١٩٨٧ تم اعتماد المديرية العامة للتعليم المهني بدلا من تسميتها بالمؤسسة (جمهورية العراق ، ١٩٨٩، صفحة ٥٩) اذ يُعنى التعليم المهني بإعداد كوادر بشرية قادرة على مزاولة حرف مهنية متنوعة ٠ زراعي، وصناعية ، وتجارية) ، لذا جاءت أهم فروع التعليم المهني في منطقة البحث كما يأتي :

١- الفرع الزراعي :

تشكل عدد المدارس المهنية الزراعية في محافظة الأنبار وحسبما مؤشر في الجدول(٣)، بمدرستين للبنين فقط وبنسبة (٨%) من إجمالي المدارس المهنية في المحافظة ، وبطاقة استيعابية للطبة المقبولين فيها (٥٤٨) طالباً وطالبة بنسبة (٥,٢%) من إجمالي الطلبة في المحافظة كان نصيف الطلبة الذكور (٤٩٠) طالباً ، و(٥٨) طالبة ويرجع سبب انخفاض الطلبة الإناث في الدراسة بهذا الفرع العلمي الزراعي بسبب طبيعة البنية البيولوجية للإناث وطبيعة الحياة الاجتماعية التي تعيق ممارسة الإناث العمل الزراعي لاسيما الإناث في الحضر، تعد قضايا النوع الاجتماعي من القضايا البالغة الأهمية لتحقيق التنمية حيث عُدّ تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات ولاسيما في مجالات التعليم والعمل من الأهداف الرئيسة للتنمية البشرية التي تبنتها العديد من بلدان العالم ومنها العراق. ليشكل اعداد المدرسين في الفرع الزراعي (٥٩) مدرساً ومدرسة بنسبة (١٣,٦%) من إجمالي المدرسين والمدرسات في التعليم المهني في المحافظة وبشكل يتفاوت بين المدرسين (٤٩) والمدرسات(١٠).

جدول (٣) التوزيع العددي لمدارس التعليم المهني بحسب الفرع العلمي لعام ٢٠٢١م

الفرع العلمي	المدارس					الطلبة				المدرسين			
	بنين	بنات	مختلط	ج	%	بنين	بنات	مج	%	بنين	بنات	مج	%
الزراعي	2	0	0	2	8	490	58	548	5,2	49	10	59	13,6
الصناعي	3	2	12	17	68	6993	1636	8629	83,2	256	38	249	57,2
التجاري	3	3	0	6	24	676	523	1199	11,6	25	57	82	18,9
المجموع	8	5	12	25	100	8159	2217	10376	100	330	105	435	100

المصدر: وزارة التربية ، المديرية العامة لتربية الانبار، قسم الاحصاء، الكراس الإحصائي للعام الدراسي ٢٠٢٠ – ٢٠٢١ . بيانات غير منشورة .

٢- الفرع الصناعي:

تشكل أعداد المدارس المهنية في الفرع الصناعي وحسبما مؤشر في الجدول (٣)، بـ (١٧) مدرسة بنسبة (٦٨%) من إجمالي المدارس المهنية في المحافظة تتوزع بحسب النوع الاجتماعي، إذ شكلت مدارس التعليم الصناعي للبنين (٣) مدرسة، مقابل (٢) مدرسة للبنات، و(١٢) مدرسة مختلطة للبنين والبنات ، بطاقة استيعابية للطلبة الدارسين فيها (٨٦٢٩) طالباً وطالبة وبنسبة (٨٣,٢%) يتوزعون حسب النوع الاجتماعي، إذ شكل الطلبة البنين (٦٩٩٣) طالباً مقابل (١٦٣٦) طالبة ويرجع سبب تفوق الطلبة البنين على الطالبات بسبب طبيعة القطاع الصناعي الذي يتطلب الرجال العاملين في القطاع الصناعي، بينما كان عدد المدرسين والمدرسات في هذا الفرع (٢٤٩) مدرساً ومدرسة بنسبة (٥٧,٢%) من إجمالي المدرسين والمدرسات في التعليم المهني في المحافظة. ، جاء المدرسين (٢٥٦) والمدرسات(٣٨).

٣- الفرع التجاري :

تشكل أعداد المدارس المهنية في الفرع التجاري بـ (٦) مدارس وبنسبة (٢٤%) من مدارس التعليم المهني في المحافظة تتوزع حسب النوع الاجتماعي، إذ شكلت مدارس التعليم التجاري للبنين (٣) مدرسة، مقابل (٣) مدرسة للبنات، بطاقة استيعابية للطلبة الدارسين فيها (١١٩٩) طالباً وطالبة بنسبة (١١,٦%) يتوزعون حسب النوع الاجتماعي، إذ شكل الطلبة البنين (٦٧٦) طالباً مقابل (٥٢٣) طالبة و ويرجع سبب تقارب الأعداد بين الطلبة والطالبات إلى طبيعة العمل التجاري الذي ينسجم مع كلا الجنسين، بينما كان عدد المدرسين والمدرسات في هذا الفرع (٨٢) مدرساً ومدرسة بنسبة(١٨,٩%) من إجمالي المدرسين والمدرسات في التعليم المهني في المحافظة، جاء المدرسين (٢٥) والمدرسات (٥٧). فالرجال والنساء يتبادلون الأدوار الاجتماعية وبمستويات ونسب مختلفة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشون في ظله، ويستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة ، ويعيشون تجارب الفقر بأشكال متباينة نتيجة لأدوارهم المختلفة والقيود الاجتماعية والاقتصادية المفروضة، وبالتالي فإن المساواة بين الرجال والنساء شرطاً أساسياً لتفعيل برامج ومشروعات التنمية وتعزيز فعاليتها لتحقيق الإنصاف والمساواة ، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن، وتختلف من ثقافة إلى أخرى.

ثالثاً- التحليل الوظيفي لمؤشرات التعليم المهني في محافظة الأنبار :

يتبين من خلال معطيات الجدول (٤) أنَّ مؤشرات التحليل الوظيفي لمعيار(طالب/ مدرسة) قد جاءت مطابقة من المعيار الوظيفي المعتمد من وزارة التربية العراقية بـ (٥٥٠طالب)، إذ نجد حصة الطالب بلغت (٤١٥ ط/ مدرسة) وهو مؤشر مضلل عن الكفاءة ، فالتوافق مع المعيار العراقي إنما جاء بسبب تدني رغبة الطلبة في الالتحاق بالتعليم المهني لاسيما الإهمال الذي يصيب مدارس التعليم المهني من نقصٍ حاد في المختبرات والوسائل التعليمية ومن ثم توظيف الخريجين في سوق العمل ، مما جعل التعليم الأكاديمي الخيار الأمثل لأغلب الطلبة الراغبين بإكمال دراستهم الجامعية الاولية والعليا.

جدول(٤) المؤشرات الوظيفية لكفاءة التعليم المهني في محافظة الأنبار لعام ٢٠٢١م

القضـــاء	ط/ مدرسة	معيار المطابقة	ط/ شعبة	معيار المطابقة	ط/ مدرس	معيار المطابقة
الرمـــادي	**588**	↑	**27**	↓	**24**	↑
الفلوجـــة	**699**	↑	**53**	↑	**23**	↑
هيـــت	**258**	↓	**24**	↓	**23**	↑
عنـــه	**425**	↓	**28**	↓	**32**	↑
حديثـــة	**236**	↓	**32**	↓	**31**	↑
القـــائـم	**242**	↓	**29**	↓	**21**	↑
راوه	**156**	↓	**17**	↓	**17**	↓
العامريـــة	**62**	↓	**12**	↓	**12**	↓
الرطبة	**0**	↓	**0**	**0**	**0**	**0**
الحبانية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
الكرمة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
العبور	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
المحافظـــة	**415**	↓	**32**	↑	**23**	↑

المصدر: بيانات الجدول (٢)

ويتفاوت هذا المؤشر بحسب أقضية المحافظة وحسبما مؤشر في الخريطة (٣)، إذ جاء قضاءي الفلوجة والرمادي بمعدل (٦٩٩ ط/ مدرسة) و(٥٨٨ ط/ مدرسة) أعلى من المعيار الوظيفي وعلى التوالي، في حين جاء قضاء العامرية بمؤشر وظيفي متدني جداً بـ(٦٢ ط/ مدرسة) بسبب الكثافة السكانية المنخفضة في القضاء ، فضلاً عن انخفاض المستوى العلمي والثقافي في القضاء مقارنة بالأقضية الأخرى.

خريطة (٣) المؤشرات الوظيفية لكفاءة مدارس التعليم المهني الثانوي لمعيار طالب/ مدرسة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٢١

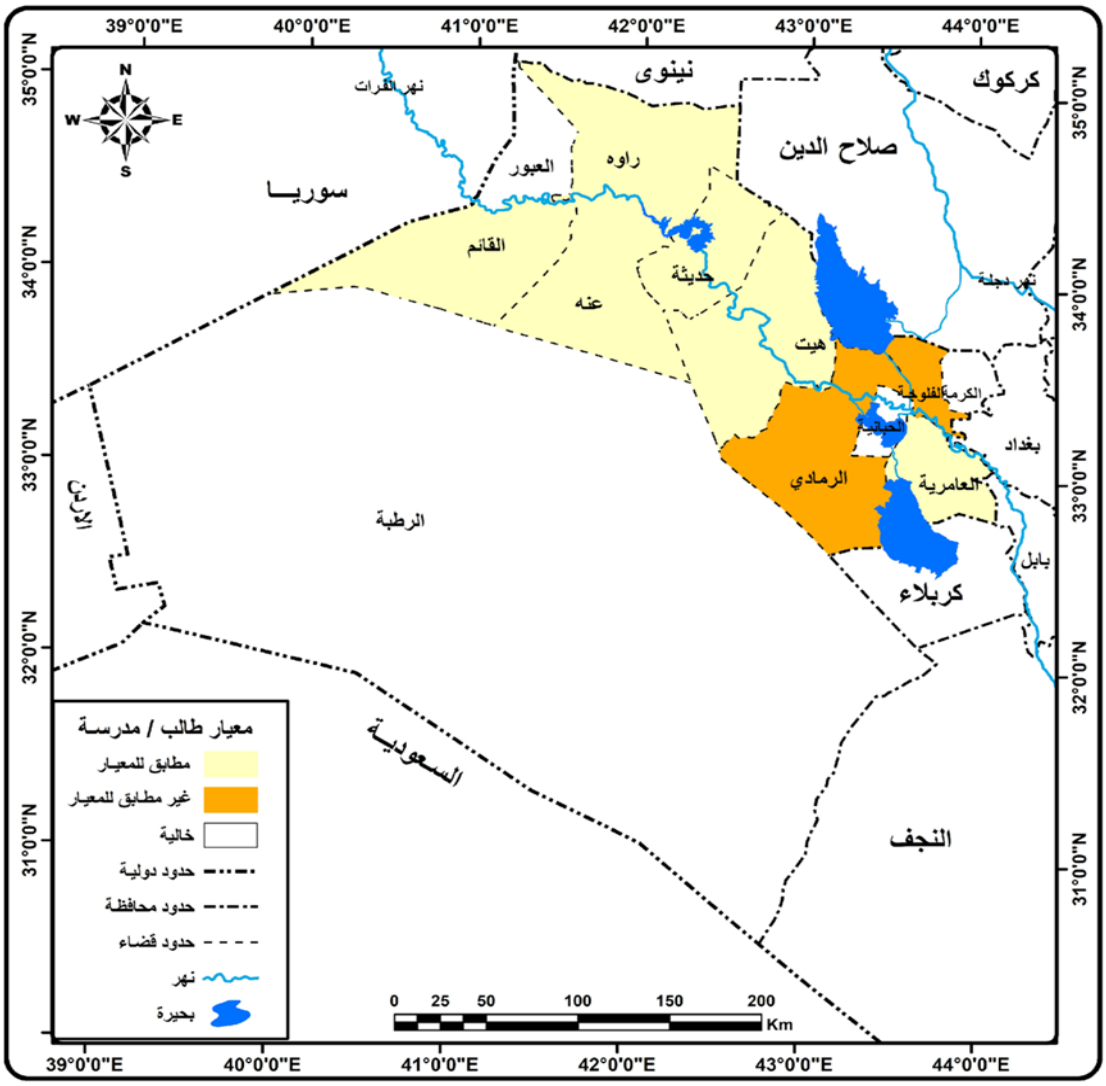

المصدر: بيانات الجدول (٤)

وجاء مؤشر (طالب / شعبة) بـ (٣٢ ط/ شعبة) وهو يزيد عن المعيار الوظيفي المعتمد بـ (٣٠ط/ شعبة) بقليل وهذا يدل على الزخم العددي في تركز الطلبة في القاعة الدراسية مما يسبب عدم قدرة المدرس على كفاية الوقت في الإجابة عن جميع الأسئلة الموجهة له في الدرس والتطبيق العملي لها ، وهو أيضاً يتفاوت بين أقضيتها الإدارية إذ جاء قضاء الفلوجة بمؤشر فوق المعدل بـ (٥٣ط/ شعبة) واحتل قضاء العامرية أدنى نسبة بـ (١٢ط/ شعبة).

خريطة (٤) المؤشرات الوظيفية لكفاءة مدارس التعليم المهني الثانوي

لمعيار طالب/ شعبة في محافظة الانبار لعام ٢٠٢١

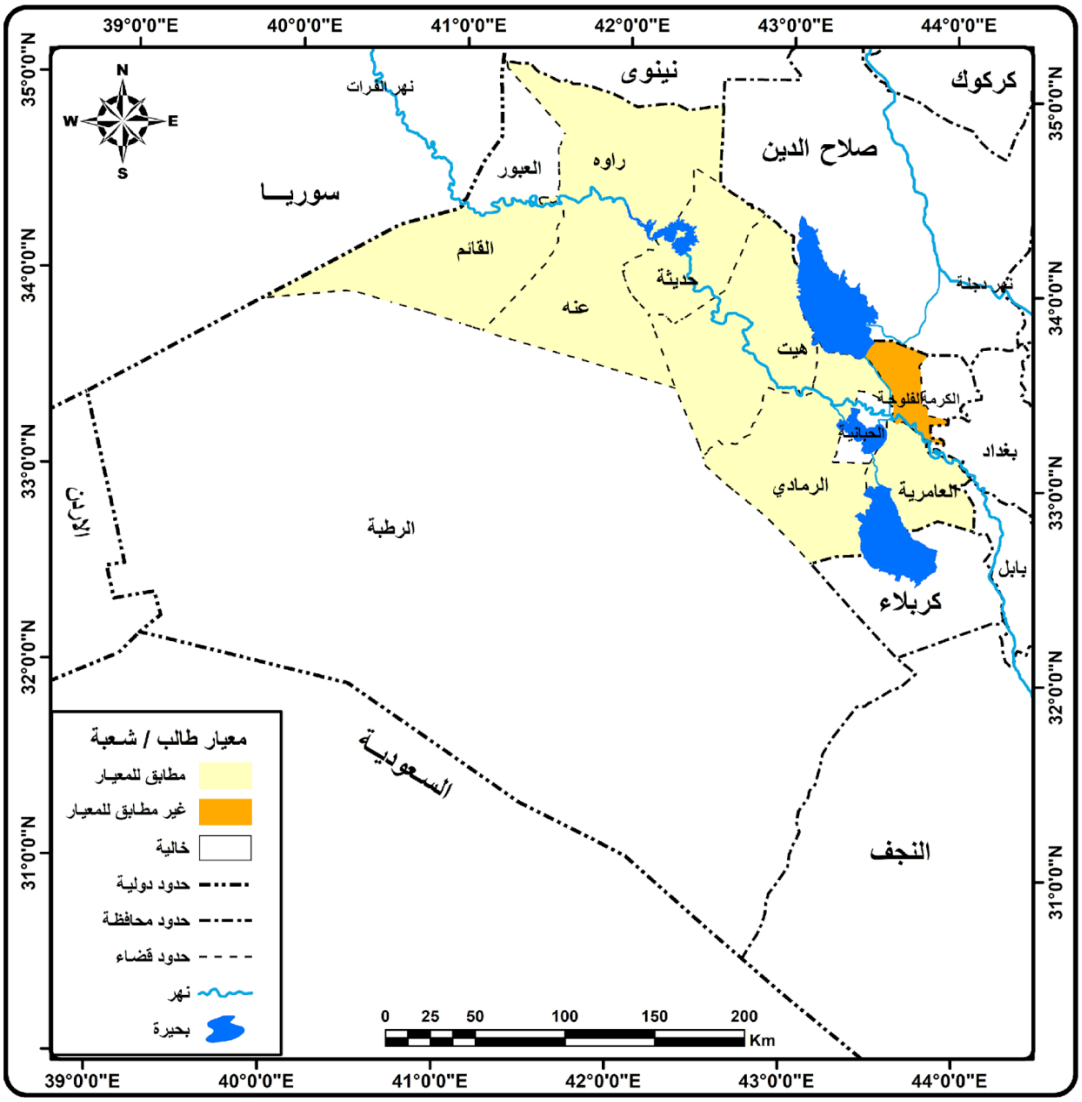

المصدر: بيانات الجدول (٤)

وفيما يخص مؤشر (طالب/ مدرس) فإنه جاء بـ و(٢٣ ط/ مدرس) ، وهو أعلى من المعيار العراقي المعتمد (١٨-٢٠ ط/ مدرس) مما يعني وجود نقص حاد في الملاك التدريسي ناتج عن توقف التعيين فيها منذ عام ٢٠١٤ بالمقابل استمرار احالة بعض المدرسين ممن أكملوا السن القانوني للتقاعد بسبب أوضاع العراق الاقتصادية وتأخر إقرار الموازنة العامة للدولة .

خريطة (٤) المؤشرات الوظيفية لكفاءة مدارس التعليم المهني الثانوي

لمعيار طالب/ مدرس في محافظة الأنبار لعام ٢٠٢١

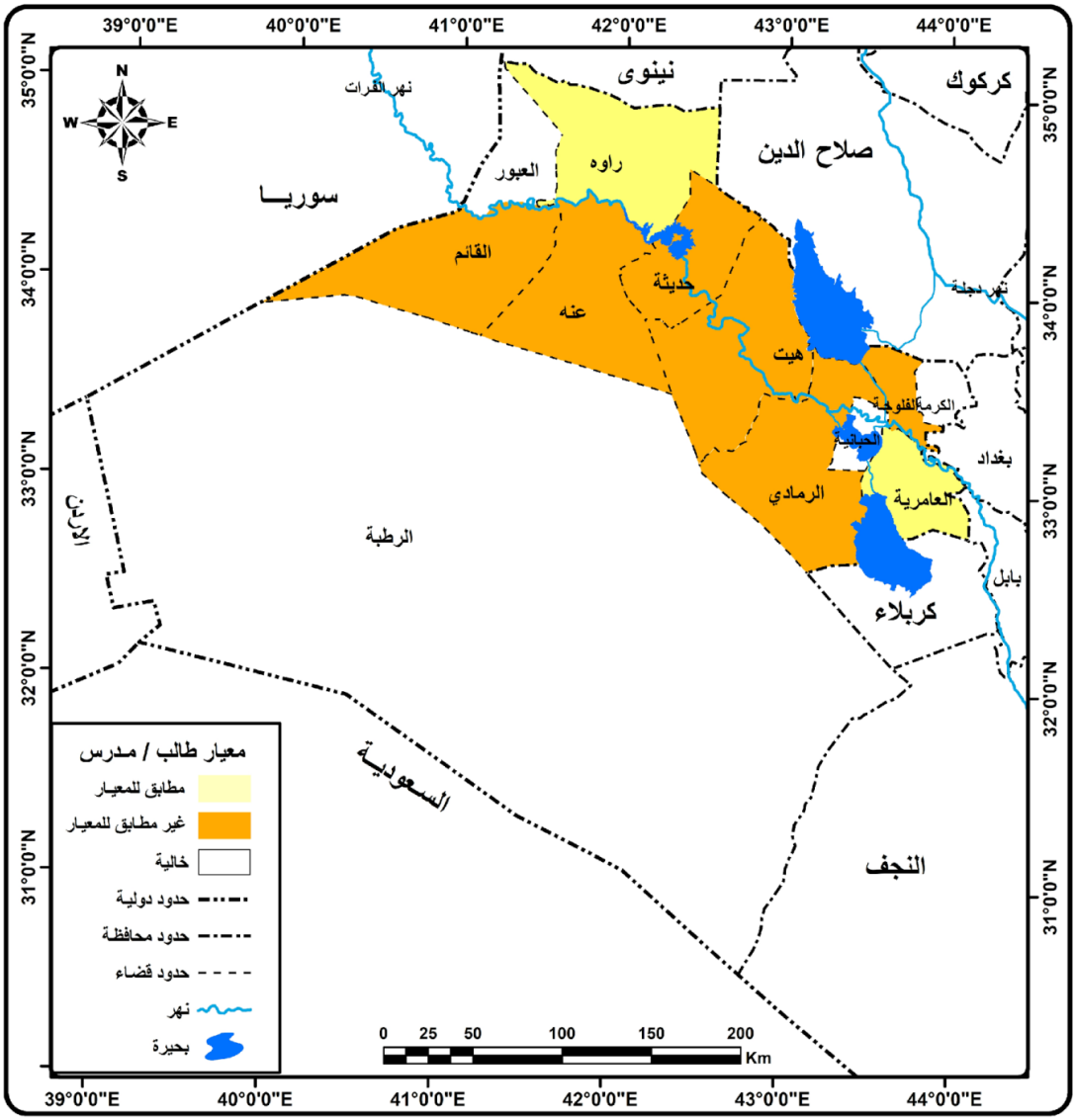

المصدر: بيانات الجدول (٤)

رابعاً– المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني.

يواجه قطاع التعليم المهني في محافظة الأنبار الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعترض طريق نجاحه وتقدمه، كحال المحافظات العراقية الأخرى بسبب طبيعة التعليم والتدريب والمهني، إذ إن استراتيجية وسياسة التعليم والتدريب المهني تمثل حجر الأساس في بناء وتطوير استراتيجيات وسياسات تنمية رأس المال البشري بشكل عام، وهي متخلفة جداً في منطقة البحث.ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم المهني في المحافظة : هي مشكلة التوقيع غير المنظم لمدارس وفروع التعليم المهني في المحافظة. إذ إن عدم التوازن في توزيع المدارس في المحافظة ، ذلك لأن لكل مؤسسة تعليمية يجب أن تخدم البيئة السكانية التي تقع فيها وفق المعايير التخطيطية السكانية والوظيفية ، بحيث لا تقع أقضية أو مدن

غير مخدومة ، وبالعودة لمعطيات الجدول(٢) نجد أن أقضية تفتقر لمدارس التعليم المهني بكافة فروعها وهي (الحبانية، الكرمة، الرطبة، العبور). فضلاً عن البرامج والمناهج بكونها متقادمة ومتخلفة نسبيًا عن متطلبات الحاجة الفعلية، وتتسم بعامّة بتدني أو ضعف الاستجابة للمتغيرات والتطورات التقنية للاحتياجات المطلوبة نظرًا لضعف العلاقة الوظيفية التبادلية بين منظومة التعليم المهني وقطاعات التشغيل ومنها القطاع الخاص الذي يعاني الإهمال وقلة الدعم، ليصبح التأثر والتأثير بينهما ضعيفًا حتى في حال وجوده، وتعاني منظومة التعليم المهني من صعوبة تعديل أو تغيير المناهج التدريسية في الوقت الملائم، اذ تخلف المناهج والمقررات عن مواكب التطورات العصرية للتنمية والتركيز على المواد الثقافية أكثر من المواد الفنية والجانب العملي مشكلة التعليم النظري حيث يتم إيداع المعلومات والمفاهيم في عقل الطالب ويتم استرجاعها في الاختبارات دون وجود مجال للتفكير والاجتهاد وإبداء الرأي وتطبيق المعرفة في المختبرات ويتم ذلك من خلال اعادة النظر بوسائل التعليم وطرائقه التي تركز على التلقين والحفظ ، فأساليب التعليم لا بد منها أن تركز على تنمية القدرات العقلية، اذ يعاني أغلب الطلبة من الأمية الحضارية التقنية (شخصية و جاسم، ٢٠٢٢).عدم الاخذ بنظر الاعتبار المناهج الحديثة في التدريس من خلال توجيه الطلبة حسب معدلات في الاقسام المهنية بصرف النظر عن الأخذ بنظر الاعتبار ميول واتجاهات ورغبات الطلبة . وقلة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم لاسيما التعليم المهني الذي تعاني مدارسه من قلة التجهيزات والمعدات الكافية لتزويد مختبراته بالأجهزة والوسائل التعليمية الحديثة (شخصية و طه، ٢٠٢٢)، ناهيك عن الأسباب الاجتماعية التي يتعرض لها طلبة وطالبات التعليم المهني بالدونية والشعور بالنقص ، بكونه خيار من لا خيار له، إذ يُقبل المتميزون والمتفوقون بالتعليم الأكاديمي في ظل وجود التعليم المسائي الأهلي، ويلتحق بالمهني من ذوي التحصيل الضعيف جداً. اذ ان مشكلة تدني نسب الالتحاق فهي من المشكلات النوعية والاجتماعية فانخفاض نسب الالتحاق لاسيما الإناث مشكلة اجتماعية تتعلق بعدم اهتمام الأهالي بالتعليم المهني، إذ غالباً ما يبرر الطلبة ذلك بصعوبة الحصول على فرصة عمل بعد الحصول على الشهادة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص على حدٍ سواء بسبب محدودية الوظائف في القطاع الحكومي لحاملي شهادة الدراسة المهنية من جهة، وتدهور القطاع الخاص وعدم استيعاب الكوادر الوسطية منهم (شخصية، طلبة الدراسة المهنية، ٢٠٢٢)، فضلاً عن عدم وجود مدارس مهنية قريبة في بعض الأحيان تحول دون الالتحاق فيها.

رابعاً- تنمية وتمكين واقع التعليم المهني وسُبل تطويره في محافظة الأنبار.

يعد التعليم المهني أحد المرتكزات الرئيسة للتنمية في الوقت الحاضر، إذ إن الاستثمار في رأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل في القطاعين العام والخاص، هو أفضل استثمار، حيث عن طريق التعليم المهني النوعي ممكن أن نحقق التنمية المستدامة ورفع كفاءتها ومعدلات نموها، بما يكفل توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية وبما يحقق الفائدة للأجيال القادمة. وهناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات مما يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للشعوب. وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار على وفق المستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والحفاظ على التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العربية (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩، صفحة ٤). فمن أهم السُبل الكفيلة بتطوير التعليم المهني في المحافظة ما يأتي:

١- التوقيع الأمثل لمدارس التعليم المهني وفروعه في محافظة الانبار ، بما ينسجم والمعايير التخطيطية السكانية والوظيفية لتحقق الانسجام المكاني والكفاءة العالية، لاسيما بعض مراكز المدن في (الحبانية ، الكرمة ، الرطبة، العبور) التي تفتقر إلى هذه المدارس المهنية. لذا فإن تأكيد ارتفاع نسب الالتحاق الصافي من أهم السُبل اللازمة لتطويره.

٢- دراسة إمكانية استقدام بعض الكوادر التدريسية الساندة من حملة الشهادات العليا من ذوي الخبرة في العلوم التطبيقية للعمل في المختبرات لتساهم في رفع المستوى النوعي للطلبة. وفي ظل سعي الحكومة للاندماج المعرفي ، فلم تعد الحاجة مقتصرة على رفع كفاءة التعليم المهني؛ وإنما محاولة تطوير النظام التربوي المهني لتكون على درجة عالية من الكفاءة والاستدامة ، بحيث تسهم في إنتاج معرفة بشرية قادرة على التكييف المستمر مع التطور التكنلوجي وسوق العمل المعاصر الذي يعتمد التقانة الحديثة والبرمجيات والطاقة البديلة واستخدام أحدث التقنيات والآلات الزراعية الحديثة . فقد استحوذت الدول الصناعية على اكثر من (٨٠%) من الإنتاج الصناعي العالمي. لذا وتتطلب تلك والمتغيرات ضرورة عمل مراجعة شاملة وجذرية لكافة القطاعات الاقتصادية لتطوير أدائها

وزيادة قدراتها التنافسية ، الأمر المرتبط بحتمية التركيز الشديد على تنمية الموارد البشرية و بالدرجة الأولى ضرورة وجود تأهيل رفيع المستوى للقوى العاملة بما ينسجم والمستويات العالمية ويلبي احتياجات أسواق العمل المحلية في الوقت الحاضر.

٣- إعادة النظر في سياسة القبول في التعليم المهني، ومحاولة إصلاحه من خلال العودة بالعمل بقرار مجلس التخطيط العراقي لسنة ١٩٧٥ الذي نص على زيادة أعداد المقبولين في التعليم المهني بنسبة (٣٥%) من خريجي الدراسة المتوسطة . لا بد أن تكون الرؤية نحو التوسع في التعليم المهني وتنامي أعداد الخريجين والخريجات ليس بوصفهم مشكلة بل وسائل لحل مشكلات متعددة، من خلال الاستفادة منهم واستثمار طاقتهم وقدراتهم في إنجاز مشروعات تسهم في إنهاء مشكلات مزمنة ومنها مشكلة البطالة بحيث يكلف كل مجموعة منهم بإنشاء مراكز تدريب بمتابعة ودعم من المنظمات المجتمع المدني في منح القروض والتسهيلات المالية لخريجي اعداديات الزراعة في محافظة الأنبار في إقامة الحقول الزراعية والحيوانية المدعومة من الدولة ، فضلاً عن تنظيم فعاليات ثقافية تعليمية وتنظيم ورش عمل ودروس للعاطلين عن العمل. بما يتطلبه ذلك من إعداد برامج تدريب متنوعة المدة ومرتبطة بحاجات الإنتاج والشراكة مع المنشآت وبذل جهود لتطويرها لتكون مخرجاته أفضل من حيث المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

٤- استثمار إمكانات وطاقات المدرسة باعتبارها الوحدة الأساسية للتطوير التربوي والحاضنة له، بحيث يغدو التطوير ممارسة مدرسية حقيقية تنبع من المدرسة وتستجيب لاحتياجاتها كوحدة متكاملة وذلك من خلال التركيز على دور مدير المدرسة في قيادة جهود التطوير المهني للمدرسين والمدرسات وتطوير الاستخدام الفعال للمناهج ولمصادرها المتوافرة، وتحسين نوعية التعليم والتعلم في المدرسة ، إضافة إلى استقطاب الأفضل لمهنة التعليم المهني والوصول بهم إلى أقصى طاقاتهم .

٥- الإنفاق الحكومي، والتعليم والتدريب غير النظامي بما يسهم في تحقيق التنمية البشرية بشكل أسرع وما تجربة ألمانيا خير دليل من خلال إشراك القطاع الخاص ضمن النظام التعليمي والتدريبي من خلال أسلوب التعليم المزدوج أي الشراكة في رسم سياسات التعليم المهني إذ يقوم القطاع الخاص بتمويل المدارس المهنية (الصناعية ، التجارية ، الزراعية) بالتدريب والتمويل لذا حصلت ألمانيا على أعلى نسبة التحاق في هذا النوع من التعليم (جوبلس، ٢٠١١، الصفحات ٣-٦)

الاستنتاجات

١- تبين من خلال النتائج التحليلية لتوزيع مدارس التعليم المهني بأنها تتوزع بصورة غير متكافئة إذ إنها تتوزع في بعض الاقضية وتفتقر أقضية أخرى (الحبانية، الرطبة، الكرمة، العبور) لهذه الخدمة التعليمية ، مما ينعكس سلباً على كفاءتها وما تحدثه من عزوف وعدم التحاق الطلبة في هذا النوع من التعليم في تلك الأقضية التي تفتقر لها.

٢- وجود فروق معنوية في فتح وتوزيع المدارس المهنية في محافظة الأنبار، إذ شكلّت غالبية المدارس المهنية في القسم الصناعي بـ (١٧) مدرسة من مجموع (٢٥) مدرسة وجاء القسم التجاري بـ (٦) مدارس ، في حين كانت المدارس المهنية الزراعية بـ (٢) مدرسة فقط نتيجة ضعف الوعي بين السكان بأهمية الزراعة ودور التعليم الزراعي في النهوض بواقع القطاع الزراعي في المحافظة .

٣- بيّنت نتائج البحث من خلال تحليل مؤشرات التحليل الوظيفي والمعايير التربوية المعتمدة ولاسيما معيار طالب/ شعبة بـ (٣٢ ط/شعبة) وهو يزيد عن المعيار الوظيفي المعتمد بـ (٣٠ط/ شعبة) بقليل وهذا يدل على الزخم العددي في تركز الطلبة في القاعة الدراسية. وبشكل يتفاوت بين أقضية المحافظة الادارية اذ جاء قضاء الفلوجة بمؤشر فوق المعدل بـ (٥٣) طالب/ شعبة) واحتل قضاء العامرية أدنى نسبة بـ (١٢ط/ شعبة).

٤- أظهرت نتائج البحث تدني نسب الالتحاق بالتعليم المهني مقارنة بالتعليم الاكاديمي، فانخفاض نسب الالتحاق مشكلة اجتماعية تتعلق بعدم اهتمام الأهالي بالتعليم المهني يكون خيار من لا خيار له، اذ غالباً ما يبرر الطلبة ذلك بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين وعدم مواءمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات حاجة سوق العمل.

المقترحات

في ضوء النتائج التي خرج بها البحث يمكن تقديم المقترحات الآتية:

١- إعادة النظر في توزيع المؤسسات التعليمية في أقضية المحافظة التي تفتقر لهذه الخدمة (الحبانية، الكرمة، الرطبة، العبور) لتحقيق مبدأ العدالة (تحقيق التوازن المطلوب) والكفاءة المكانية بين تلك المستوطنات وتلبية احتياجات السكان المتزايدة لهذه الخدمة ويراعي معيار السكان والمسافة من جهة والمعايير التربوية من جهة أخرى عند توقيع المؤسسات التعليمية.

٢- إعادة النظر بسياسة القبول في مدارس التعليم المهني في منطقة الدراسة، بما ينسجم والحاجة الفعلية لمتطلبات سوق العمل من الكوادر المهنية الوسطية.، وتخصيص نسبة من التعيينات وفرص العمل في القطاعين العام والخاص لخريجي التعليم المهني لتقليل الهوّة ين التعليم المهني والأكاديمي.

٣- نشر الوعي بين السكان بأهمية التعليم المهني بجميع أقسامه ودوره في النهوض بواقع التعليم المهني مما يساعد زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم من خلال فتح المجال أمام الطلبة المتفوقين بالالتحاق بالدراسة الجامعية التقنية والزراعية وعدم اقتصار ذلك على الطلبة الأوائل فقط.

٤- التطور الأفقي والعمودي في مؤسسات التعليم المهني من خلال استحداث أقسام حديثة وغير موجودة في المدارس المهنية في منطقة الدراسة باعتبارها الوحدة الاساسية للتطوير التربوي والحاضنة له، من خلال الاستخدام الفعال للمناهج ومصادرها المتوافرة، وتحسين نوعية التعليم والتعلم التطبيقي في المدرسة اضافة الى استقطاب الأفضل لمهنة التعليم المهني والوصول بهم إلى أقصى طاقاته.

المراجع

1. UNESCO. (2000). *UNESCO Situation Analysis of Education in iraq.* paris.

٢. جمال اسعد مزعل. (١٩٨٥). الاعتبارات الاقتصادية في التعليم .الموصل: مطابع جامعة الموصل.

٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة .(2002) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من ٢٦/ أغسطس 4 – سبتمبر.2002 جوهانسبرغ.

٤. جمهورية العراق . (١٩٨٩). الأهداف التربوية للتعليم المهني في العراق . بغداد: وزارة التربية

٥. جمهورية العراق. (٢٠١٦). نظام التعليم المهني. جريدة الوقائع العراقية، العدد .4427

٦. د.ابراهيم التومي. (٢٠٠٩). دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية .القاهرة: ندوة منظمة العمل الدولية.

٧. زياد جوبلس. (٢٠١١). انموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء التجارب العالمية المعاصرة .عمام، الاردن: جامعة عمان.

٨. محمد ازهر السماك، و علي عباس العزاوي. (٢٠١١). البحث الجغرافي بين المنهجية التخصصية والأساليب الكمية وتقنية المعلومات المعاصرة .عمان: دار اليازوري.

٩. مصطفى فلاته. (١٩٩٤). إعداد معلم التعليم المهني في دول الخليج العربي . الرياض ، السعودية : مكتبة التربية العربية لدول الخليج.

١٠.مقابلة شخصية، حسين عارف طه. مدرس متقاعد .(١٤ ٧، ٢٠٢٢). الانبار.

١١.مقابلة شخصية، حسين داود جاسم . مدرس إعدادية الصناعة. (١١ ٧، ٢٠٢٢). الانبار.

١٢.مقابلة شخصية،مجموعة من طلبة الدراسة المهنية . (١١ ٧، ٢٠٢٢). الانبار.

١٣.منظمة العمل العربية. (٢٠٠٩). سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني والاحتياجات المستقبلية .منظمة العمل العربية.

١٤.وزارة التخطيط. (١٩٩٣). المجموعة الاحصائية السنوية . الجهاز المركزي للاحصاء.

١٥.وزارة التربية . (د.ت). التعليم المهني في العراق – المهمات، الأهداف، الواقع التربوي . بغداد: دائرة التخطيط والمتابعة.

١٦.وزارة التربية. (١٩٧٩). تقويم احصائي للتعليم المهني للعام الدراس 1978–1979. قسم الاحصاء. المديرية العامة للتخطيط التربوي.

١٧.وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني . (١٩٨٩). الأهداف التربوية للتعليم المهني . بغداد: اعدادية الصناعة.

Sources and references:

1. UNESCO. (2000). UNESCO Situation Analysis of Education in Iraq. paris
2. Jamal Asaad is upset. (1985). Economic considerations in education. Mosul: Mosul University Press
3. United Nations General Assembly (2002). World Summit on Sustainable Development 26 August - 4 September 2002. Johannesburg..
4. The Republic of Iraq . (1989). Educational objectives of vocational education in Iraq. Baghdad: Ministry of Education
5. The Republic of Iraq. (2016). vocational education system. Al-Waqe' Al-Iraqiya Newspaper, Issue 4427.
6. Dr. Ibrahim Al-Toumi. (2009). The role of rehabilitation and vocational training in developing human skills. Cairo: International Labor Organization Symposium.
7. Ziad Goebbels. (2011). A proposed model for building a partnership between vocational and technical education institutions and the labor market in the light of contemporary global experiences. Amam, Jordan: Amman University.
8. Muhammad Azhar al-Sammak, and Ali Abbas al-Azzawi. (2011). Geographical research between specialized methodology, quantitative methods and contemporary information technology. Amman: Dar Al-Yazuri-
9. Mustafa Fallatah. (1994). Preparing a vocational education teacher in the Arab Gulf states. Riyadh, Saudi Arabia: Arab Education Library for the Gulf States -
10. Personal interview, Hussein Aref Taha. Retired teacher. (14 7, 2022). Anbar-

11. Personal interview, Hussein Dawood Jassim. Industry preparatory teacher. (11 7, 2022). Anbar.
12. Personal interview, a group of professional study students. (11 7, 2022). Anbar
13. Arab Labor Organization. (2009). General policies to link technical and vocational training outputs and future needs. Arab Labor Organization.
14. The Ministry of Planning. (1993). Annual Statistical Group. central Statistical Organization.
15. Ministry of Education . (D.T). Vocational education in Iraq - missions, goals, educational reality. Baghdad: Department of Planning and Follow-up.
16. Ministry of Education. (1979). Statistical evaluation of vocational education for the academic year 1978-1979. Department of Statistics. Directorate General of Educational Planning.
17. Ministry of Education, General Directorate of Vocational Education. (1989). Educational goals of vocational education. Baghdad: Industry Preparatory School.